المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما

د٠ محمد بن عبد الله بن حمد السيف (*)

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد

فقد سجل التاريخُ النحوي سجالاً علمياً نحوياً بين مدرستي البصرة والكوفة كان له الأثر الأكبر في نضج الفكر النحوي وتكامل بنيانه من أصول وفروع وشواهد وشوارد.

والمتداول بين كثير من الدراسين أن الإباحة والتسهيل في أيَّ مسألةٍ خلافيةٍ بين المدرستين يصدران دائماً من الجانب الكوفي، وأن المنع والتقييد يصدران من الجانب البصري؛ لأن عرض الخلاف بين المدرستين في كتب الخلاف النحوي المتداولة رسَّخت هذا النظرة فسادت وشاعت حتى في المؤلفات التعليمية ككتب ابن هشام وشروح ألفية ابن مالك؛ إذ اقتصرت على المسائل الخلافية من هذا النوع.

لذا حرصتُ في هذه الدراسة على جمع عدد من المسائل التي بدت مواقف الفريقين فيها مغايرة لهذه النظرة المتداولة من مسائل خلافية من بطون المطولات النحوية؛ لعلها تحدّ من التسليم المطلق بها (١)، فوجدتُ المسائل كثيرة

(*) الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم.

(١) يقول محمد طنطاوي:" وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي". نشأة النحو، طنطاوي (ص١٢٢)، ويقول أيضا:" .. فكان حتماً مقضياً =

فاقتصرتُ على ركني الإسناد في الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر من نواسخهما: كان وأخواتها، والأحرف العاملة عمل ليس، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها، فخلص لي منها ستٌّ وخمسون مسألة مندرجة في حدود الدراسة.

وجاء عرض المسائل بمنهج وصفي مقارن بين المدرستين، ويتلوه نقلُ نصٍّ للمسألة من أحد كتب النحويين، مع إحالة في الحاشية على مصادر نحوية أخرى في المسألة؛ لأن هدف الدارسة الكشف عن المواطن التي يظهر فيها موقفُ الفريقين على خلاف المتبادر لدى الدارسين فاقتصرت على المنهج الوصفي بعرض المسألة وتوثيقها كما في مصادرها الأصيلة، وتخريج الشواهد والأقوال، ولم يكن هناك تدخلٌ من الباحث بتحليل أو ترجيح أو نقد أو تقويم؛ لأن ذلك كله خارج هدف الدراسة وحدود مشكلة البحث.

وقد اعتمدت في نسبة القول للمذهب الكوفي على ما نصَّت المصادرُ على أنه (مذهب الكوفيين) أو (قول الكوفيين) أو ما اتفق عليه رأسا المدرسة الكوفية وقطباها الكسائي والفراء فقط، أما ما انفرد فيه أحدهما أو غيرهما فلم اعتمده

=أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة على المأثور، وأن ينهج الكوفي في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما على ما تقدم تفصيلاً، والتزام البصري هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغة نظام مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة.... أما الكوفي فقد حمله على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعاً عن العرب وكفى، والتيسير للناس أن يستعلموا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة " المرجع السابق (ص١٢٧-١٢٩)، ويقول:" فإذا كان البصري قد تحفظ في أقيسته وتشدد، والكوفي قد تحللّ من القيود ... " المرجع السابق، (ص ١٣٣).

مذهبا للمدرسة قاطبة؛ لأن الفراء " كان يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه"[(١)]، فإذا اتفقا في مسألة فهذا يعني أنها رأي كوفي شائع، فحُقّ أن ينسب للمدرسة كلها.

قال أبو العباس ثعلب:" ذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء... "[(٢)]، فثعلب – وهو العلم الثالث في سلّم هذه المدرسة[(٣)] – جعل هذين الإمامين ممثلين لأهل الكوفة عامة.

ومن المتقرر أن النحو الكوفي شحَّت به مصادرهم ومؤلفاتهم التي وصلت إلينا مع قلتها مما يستدعي البحث عنها في المطولات النحوية من كتب الأندلسيين وغيرهم[(٤)]، حيث إن جلَّ هذه المسائل المدروسة لم ترد في كتب الخلاف النحوي، ثم تطلّب الأمر تحققاً من نسبة هذا القول أو ذاك، ثم صياغة محكمة لعنوان معبر عن مضمون كل مسألة، ثم نقل واصف من أحد أُمَّات الكتب النحوية، وترتيب المسائل وفق ترتيب ألفية ابن مالك.

وأتمنى أن تقدم هذه الدراسة إضافة تقويمية في تصحيح المسار لدى كثير من الدراسين في الموقف من المدرستين، وأسأل الله أن يسهل إكمال الدرس والبحث في بقية أبواب النحو.

---

(١) الموضع السابق. وينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، دريرة، المختار (ص ٤٧، ٢٩٤، ٤٢٦، ٤٣٠)، والمسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء، أ. د. البجادي (ص ٧٦٤).

(٢) مجالس ثعلب، تعلب (ص ٤٢٧)، وينظر: الخلاف بين النحويين، الطويل (ص ٤٧٠).

(٣) المدرسة الكوفية، المخزومي (ص ١٥٢)، وينظر: الخلاف بين النحويين، الطويل (ص ٦٦).

(٤) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، درين ، د. محمد بن عمار (ص ٩٥٧).

(المسائل في باب المبتدأ والخبر)

[١] وقوع الضمير البارز بعد الوصف مغنياً عن خبره:

أجاز البصريون أن يقع الضَّمير المنفصل فاعلا سد مسد الخبر للوصف الواقع مبتدأ كما هو الاسم الظاهر الصريح، ومنع ذلك الكوفيون[١].

قَالَ ابنُ عقيل:"والضَّمير المنفصل نحو: أَقَائمٌ أَنْتُما ؟. ومَنَعَ هذا الكوفيون، وَأَجَازَه البصريون. وهو الصحيح..."[٢].

وقال ناظر الجيش:" ذكر الشيخ[٣] أن في رفع الوصف المذكور الضميرَ المنفصل خلافاً: فمذهب البصريين الجواز، ومذهب الكوفيين المنع، فإذا قلت: أقائم أنت، جعلوا قائماً خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ، والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون أنت فاعلاً مقدماً.[٤]

[٢] تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ:

خبر المبتدأ مفرداً يأتي، ويأتي جملة. والمفرد قد يكون مشتقاً، وحينئذ يجب تحمله الضمير عند الجميع، وقد يكون اسماً محضاً جامداً، وحينئذ طرد الكوفيون إلزام تحمله الضمير، ولم يوجبه البصريون، بل أجازوا مجيئه من غير ضمير[٥].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب، (٢/ ٥٧٦)، وشرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٢٦٨)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/١٠٨٤)، والمغني، ابن هشام (ص٧٢٢)، والمقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٦٠٥-٦٠٧)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش(٢/٨٥١)، وهمع الهوامع، السيوطي (٢/٦)، وائتلاف النصرة، الزبيدي (ص ١٠٠).

(٢) المساعد، ابن عقيل (١/٢٠٤)، وتنظر المسألة في: شرح التسهيل، ابن مالك (١/٢٦٨-٢٦٩).

(٣) يعني أبا حيان. ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان ت. د. هنداوي (٣/ ٢٥٣- ٢٥٥).

(٤) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٢/ ٨٥١).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (١/٥٥- ٥٦)، وشرح التسهيل، ابن مالك (١/٣٠٦، ٣٠٨) والبسيط، ابن أبي الربيع (٥٥١، ١٠٧٠)، والمقاصد الشافية، الشاطبي (١/ ٦٤٥).

قال أبو البركات الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً[١] يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيدٌ أخوك، وعمروٌ غلامُك، وإليه ذهب علي بن عيسى الرماني من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً .

وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير، نحو: زيدٌ قائمٌ، وعمروٌ حسنٌ، وما أشبه ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً – وإن كان اسماً غير صفة – لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: زيدٌ أخوك في معنى : زيدٌ قريبك، وعمروٌ غلامك، في معنى عمروُ خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ"[٢].

[٣] وقوع المصدر خبرًا عن الذات مع اللبس بالفاعل:

اشترط الكوفيون للإخبار بالمصدر عن المبتدأ الذات حصول التمييز بين المسند والمسند إليه. ومتى لم يمكن تمييز المسند من المسند إليه لم يجز عندهم لحصول اللبس بين الخبر وفاعل المصدر، وأجاز ذلك البصريون ولم يلتفتوا إلى اللبس.

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإذا أَخْبَرْتَ عن ذاتٍ بمصدر، لا يُلْبِسُ أَنَّ الخبرَ فاعلٌ جَازَ باتفاق نحو قولك: أَكْلُكَ اللَّحمُ، وَشُرْبُكَ السّويقُ، وأَجَازَ ذلك البصريون وإِنْ ألبس نحو: ضَرْبُكَ زَيْدٌ، وإِكْرامُكَ أَخُوكَ، ولا يجِيزُ ذلك الكوفيون".[٣]

---

(١) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تعليقه على ذلك: " أراد المؤلف بالاسم المحض: الاسم الجامد، ووجهه أن الاسم المشتق يتضمن معنى الفعل، فهو مشوب برائحة الفعل، أما الجامد فخالص للاسمية لا تشوبه شائبة الفعل ولا يتضمن معناه، وسيتضح من كلام المؤلف غاية الاتضاح ". الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين (٥٥/١).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري (٥٥/١– ٥٦).

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٢٦/٣).

[٤] رفع المصدر المحمول على معنى الظرف بمعنى القدْر إذا وقع خبراً لاسم العين:

لألفاظ الزمان والمكان تفريعات متعددة في باب المبتدأ والخبر تتردد بين رفعها على الخبرية ونصبها على الظرف وتعلقها بمحذوف هو الخبر.

ومن هذه الصور مجيء المبتدأ اسم عين والخبر مصدرًا يدل على المكان. فقد اختلف النحويون فيها على ما يصوره أَبُو حَيَّانَ بقوله: "وَيَكْثُرُ رَفْعُ الوقت المتصرفِ من ظرف الزَّمان، وظرف المكان بعد اسْمِ عين مقدّر إضافةُ "بعد" إليه، والمؤقت هو المحدود كَيَوْمٍ، ويومين، وثلاثة أيام، وَفَرْسَخ وميل تقُول: زَيْدٌ مِنِّي يَوْمَان أَوْ فَرْسَخَان؛ أيْ: بُعْدُه مِنِّي، ... ويجرى مُجْرَى الظَّرف في ذلك المصدر قالوا: هو مِنِّي فَوْتَ اليد[١]، ... وقالت العرب: هو منّي وَزْنَ الجبل[٢]؛ أَيْ مُقَابِلُه، وَهُم زِنَةَ الجبل (أي حذاؤُه) ونصبهما على المحل، ويجوزُ رفعهما على إضمار القَدْر، فإنْ لَمْ تَذْكُر مِنِّي، وما يدلّ على المضمر، فَرْفَعُ الوزن، والزّنة على السِّعة لا يجوز عند الكوفيين، وهو صحيحٌ في قول البصريين، يجرى مُجْرَى زَيْدٌ خَلْفُك، وإذا قالوا: زَيْدٌ قُرَابَتُكَ في المكان من الأرض، وزَيْدٌ قُرَابَتُك[٣] في النَّسب والشَّرف، لم يحتملْ عند الكوفيين إلاَّ النَّصب، ورفعه، ونصبه جائز عند البصريين". [٤]

[٥] نصب ظرف المكان المضاف لمعرفة إذا وقع خبراً عن اسم عين.

إذا كان المبتدأ اسمَ عينٍ وجاء بعده ظرفُ مكانٍ أضيف إلى معرفة فقد أجاز فيه البصريون الرفع والنصب مع ترجيح النصب، ومنع الكوفيون الرفع[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه (٤١٥/١).
(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه (٤١١/١). قال فيها سِيبَوَيْهِ: "وهذه حروف تَجرى مَجرى خَلْفك وأَمامك ولكنا عزلناها لنفسّر معانيَها لأنَّها غرائبُ".
(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه (٤١١/١-٤١٢).
(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٣٠/٣).
(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه (١/ ٤٠٩)، والمقتضب، المبرد (٣٤١/٤)، والأصول، ابن السراج (١٩٧/١)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٣٢٢/١)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (٤/ ٦٦، ٦٧)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٢٨/٣).

قال ابن مالك:" فإن كان اسم المكان معرفة متصرفاً اختير النصب، وجاز الرفع عند البصريين، ولم يجز عن الكوفيين إلا في الشعر إذا كان المخبرُ عنه اسمَ مكانٍ كقولك: داري خلفك، ومنزلي أمامك "(١).

[٦] نصب ظرف المكان المحلى بالألف واللام إذا كان غير مصحوب بـــــ(من):

منع الكوفيون في المسألة السابقة الرفع فيما إذا كان ظرف المكان معرفة بالإضافة، وفي هذه المسألة منعوا النصب إذا كان الظرف معرفة بدخول (أل)، غير مصحوب بـــــ(من)، وهو جائز عند البصريين.

قال أبو حيان:" وإن لم يكن مضافاً فإما أن يكون مصحباً (من) أو غير مصحب (من)... وإن كان غير مصحب بـــــ (من) فإما أن يكون بألف ولام، أو بغير ألف ولام: إن كان بالألف واللام فالرفع عند الكوفيين والبصريين، وأما النصب فلا يجوز عند الكوفيين، ويجوز عند البصريين، فتقول: زيدٌ الأمامَ، وزيدٌ الشمالُ، وبكرٌ اليمينُ "(٢).

[٧] إعراب ظرف المكان النكرة إذا كان غير معطوف عليه مثله:

إذا كان الكوفيون منعوا النصب في المسألة السابقة وهي فيما إذا كان الظرف محلى بالألف واللام وغير مصحوب بـــــ (من)، فإنهم أيضا منعوه إذا كان نكرة مجرداً من (أل) والإضافة ومن العطف عليه بمثله، والمبتدأ اسم عين، لخروجها حينئذٍ عن الظرفية.

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (٣٢٢/١).

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان (٦٧،٦٨/٤). وينظر: الكتاب، سيبويه، (٤٠٩/١)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٢٨/٣).

قال أبو زكريا الفراء:" ألا ترى أن العرب يقولون: هو رجلٌ دونَك، وهو رجلٌ دونٌ، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا. ومن كلامهم المسلمون جانبٌ والكفار جانبٌ "(١).

وأجاز النصب البصريون، قال أبو سعيد السيرافي:" اتفق الكوفيون والبصريون أنّ خلفك وقدّام عمرو ونحو هذا من أسماء الأماكن هي ظروف، واختلفوا فيها إذا أفردت؛ فرأى البصريون أنها ظروف ومنع من ذلك الكوفيون، فقالوا: إذا أفردت صارت أسماء، فأجاز البصريون: زيدٌ خلفاً وقدّاماً على الظرف. وقال الكوفيون: زيدٌ خلفٌ، أي: متأخر، وقدّامٌ، بمعنى: متقدّم، وإذا قلت: قام زيدٌ خلافاً، وذهب قدّاماً تنصبه عند البصريين على الظرف كما ينتصب لو قلت: ذهب قدّامك، وقام خلفك، وعند الكوفيين أن تقديره تقدير الاسم الذي هو حال كأنه قال: قام متأخراً، وذهب متقدماً ..." (٢).

[٨] إعراب الظَّرف النكرة الواقع خبرًا لمصدر مستغرق هذا الظرف:

إِذَا جَاء ظرفُ الزَّمان النَّكرة خبرًا لمبتدأ، هو اسم معنى، وكانَ المبتدأُ واقعًا في جميع هذا الظَّرف أَوْ أكثره، فقد أَجَازَ فيه البصريون ثلاثةَ أوجهٍ: الرَّفعَ على الخبرية، والنَّصبَ على الظَّرفية، والجرّ بـــــــ(في)، والخبرُ حينئذ

(١) معاني القرآن، الفراء (١١٩/١). وينظر: الكتاب، سيبويه (٤١٣/١-٤٠٤)، وشرح الكتاب، السيرافي (٢/ ١٣٦)، وإعراب القرآن، النحاس (٢٩٤/١)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٣٢٢/١)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٢٨/٣)، والمساعد، ابن عقيل (٢٤٠/١)، وهمع الهوامع، السيوطي (٢/ ٢٥).

(٢) شرح الكتاب، السيرافي (خ.٢/ ١٣٦). وأطلت النقل هنا؛ لأن ابن مالك يرى أن قول الكوفيين متفق مع قول البصريين، وقال:" ومن زعم أن مذهب الكوفيين في مثل هذا التزام الرفع فقد وهم " شرح التسهيل، ابن مالك (٣٢٢/١). فكيف والفراء نفسه منع النصب، والسيرافي نقل مذهبهم بتفصيل دقيق، وكذلك النحاس وغيرهما وهم أقرب عهداً منه ؟!

متعلقهما. بينما أَوْجَبَ الكوفيون الوجهَ الأوَّلَ وهو الرفع، فحسب، ومَنَعُوا النَّصبَ والجرَّ؛ وحجتهم صون اللفظ عمّا يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق [١].

قال ابنُ مَالِكٍ:" وأما اسم المعنى فيغني عن خبره ظرفُ الزَّمان الموقوع في بعضه، والموقوع في جميعه، ولكن الموقوع في جميعه إنْ كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[الأحقاف: ١٥] وكذا الموقوع في أكثره كقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] ولو جُرَّ هذا النَّوع بفي، أو نصب على مقتضى الظَّرفية لم يمتنع عند البصريين، وامتنع عند الكوفيين.."[٢]

[٩] إعراب المصدر الواقع خبراً لزمان أخصّ منه إذا كان غير معدود:

جرى الخلاف في صورة هي عكس سابقتها، وهي فيما إذا كان المصدر خبراً للزمان، فقد أجاز البصريون في هذا المصدر إذا كان أعمّ من الظرف وجهين: الرفع والنصب، بينما فصّل الكوفيون، فرجحوا الرفع إذا كان المصدر غير معدود ورجحوا النصب إن كان معدودًا على ما يفصله أَبُو حَيَّانَ بقوله: "وإذا كان المصدرُ الواقع خبرًا للزَّمان أَعَمّ منه، جاز الرَّفعُ والنَّصبُ نحو: زَمَانُ خروجك خلافةُ الحجاج،[٣] أو مساويًا فالرَّفع نحو: زَمَانُ خروجك خُفُوقُ النَّجم، أَوْ خبرًا لغير زمان، جَازَ عند البصريين الرَّفع والنَّصب من غير تفصيل تقول: قيامي صياحَ الدِّيك، وخروجَ الأمير، وَخُرُوجَكم، ويجوز الرَّفعُ على قبح، وفصّل الكوفيون فقالوا: إنْ كانَ معدودًا فالرَّفع أَحْسَنُ نحو: خُروجِي خلافةُ

(١) ينظر: معاني القرآن، الفراء (١١٩/١)، وشرح الجمل، ابن خروف (ص٣٧٥)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٣٢١/١)، وشرح الكافية، الرضي (٢٨٣/١،١)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (٦٢/٤)، والمساعد، ابن عقيل (٢٣٨/١)، وهمع الهوامع، السيوطي (٢٤/٢).

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك (٣٢٠/١).

(٣) ينظر: المساعد، ابن عقيل (٢٣٨/١-٢٣٩).

الحجاج، أو غير معدود، فالنَّصبُ خاصة إنْ كانَ أعمّ نحو: ولادةُ زَيْدٍ ظهورُ الأزارقة ... ".[1]

[١٠] إعراب الاسم الواقع بين ظرفين تامين صالحين للخبرية:

إذا وقع اسمٌ صالحٌ لأن يكون خبرًا لمبتدأ متقدم، وسبقه وعقبه ظرفٌ واحدٌ، والظرفان تامان وصالحان لأن يكونا خبراً عن المبتدأ أيضا، فقد أوجب الكوفيون نصب هذا الاسم المتوسط بين الظرفين على الحالية. نحو: "زَيْدٌ في الدَّارِ قَائمًا فيها". وأجاز البصريون رفعه على الخبرية مع رجحان الحالية.

قال الرضي: "واعلم أنه إذا تكرر ظرفٌ واحدٌ، يصلح لأن يكون خبرًا لما هو مبتدأ في الحال أو في الأصل، وتوسَّطهما ما يجوز ارتفاعه، على أنَّه خبر عن ذلك المبتدأ، وانتصابه على الحالية كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا [هود: ١٠٨] وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَ [الحشر:١٧]، فالكوفيون يوجبون انتصابَه على الحال، كما في الآيتين؛ لأنَّك لو رفعتَه خبرًا وعلَّقت الظرفين به، لم يكن للثاني فائدة، وأمَّا عند البصريين فالحالية راجحة على الخَبَرية لا واجبة....".[2]

وقال أبو البَرَكَاتِ: " ذهب الكوفيون إلى أنَّ النَّصبَ واجبٌ في الصفة إذا كرر الظَّرف التَّام وهو خبر المبتدأ وذلك نحو قولك: "في الدَّار زَيْدٌ قَائمًا فيها". وذهب البصريون إلى أنَّ النَّصبَ لا يجب إذا كرر الظَّرف وهو خبر المبتدأ؛ بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النَّصب".[3]

[١١] إعراب الاسم الواقع بين ظرفين تام وناقص:

في المسألة السابقة كان الظرفان تامين، وفي هذه المسألة أحدهما تام والآخر ناقص. فقد أجاز البصريون فيها رفعَ هذا الاسم على الخبرية ونصبه على الحالية.

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٢٦/٣).
(٢) شرح الكافية، الرضي(٢٠٦/١).
(٣) الإنصاف، الأنباري (٢٥٨/١)، وينظر: شرح الكتاب، السيرافي (٤٥٥/٢)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (٣/ ١٥٩٣)، وهمع الهوامع، السيوطي (٤/ ٣٤).

قال السيوطي:" وإن اجتمع ظرفان: تامٌ وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثقٌ، أو بالناقص، نحو: إنّ فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب.

وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين، لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر وصلته، و هو (بك) و(فيك) كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية "[١].

[١٢] وقوع الخبر جملة طلبية أو قسمية :

إذا قلنا: إن الخبر هو الجزء المتمُّ الفائدة، فهل يدخل في ذلك الجملُ الإنشائية كالطلب والقسم؟. مسألةٌ خلافيةٌ، أجازها البصريون ومنعها بعض الكوفيين.

قال الرضي:" اعلم أن خبر المبتدأ قد يكون جملةً اسمية أو فعلية – كما مثل المصنف – وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له.

وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين لا يصح أن تكون طلبية، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب "[٢].

[١٣] حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الفعلية إذا كان مفعولاً به:

أوجب النحويون في الخبر الجملة رابطا يربطها بالمبتدأ. ومن الروابط الضمير العائد على المبتدأ. وقد أجاز البصريون وجمهور النحويين في الاختيار

---

(١) همع الهوامع، السيوطي (٤/ ٣٥).

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن الحفظي (القسم الأول المجلد الأول ٢٦٧)، وينظر: الأصول، ابن السراج (٧٢/١)، والجمل، ابن عصفور (٣٤٦/١)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٣٠٩/١)، وشفاء العليل، السلسيلي (٢٨٨/١)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (١١١٥/٣)، ومغني اللبيب، ابن هشام (٥٢٩،٥٦٢)، وهمع الهوامع، السيوطي (٢/ ١٤).

والاضطرار حذف هذا الضمير إذا كان مفعولاً به لفعل الجملة الخبرية. ومنع ذلك الكوفيون في السعة وقصروه على الضرورة.

قال ابن مالك: "... فلو كان المبتدأ غير (كل)، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلاّ في الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار". (١)

وقال أَبُو حَيَّانَ: "وَذَهَبَ هِشَام(٢) إلى أنَّه يَجُوزُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ في الاختيار، وذهب الفَرَّاءُ،(٣) ومن وافقه من الكوفيين إلى أنَّه لا يجوز حذفه، [إلاَّ] (٤) إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو: أيُّهم ضَرَبْتُ، أَوْ كلاًّ نحو: كُلٌّ رَجُلٍ ضَرَبْتُ، وكِلا نحو:

كِلاهُما أُجِيد مُسْتَرِيضًا. (٥)

وكِلْتَا نحو: كِلْتَا جارِيَتَيْكَ ضَرَبْتَ، وفي نعم، وبئس نحو: نِعْمَ الرَّجلُ لَقِيتُ على مذهبه في أَنَّ "نِعْمَ الرَّجل" مبتدأ. وقال النحاس(٦): أَجَازَ سِيبَوَيْهِ: زيدٌ ضَرَبْتُ في الشِّعر، وَمَنَعَ ذلك الكِسَائِيُّ، والفَرَّاءُ، وأصحاب سِيبَوَيْهِ، وعن

(١) شرح التسهيل، ابن مالك (٣١٢/١). وينظر: الضرائر، ابن عصفور (ص ١٧٦-١٧٧)، والمساعد، ابن عقيل (٢٣٥/١).
(٢) هِشَام بن معاوية الضرير. ينظر رأيه في همع الهوامع، السيوطي (٩٧/١).
(٣) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء (١٤٠/١).
(٤) زيادة يستقيم بها النص.
(٥) الرجز منسوب لحميد الأرقط في اللسان (روض)، وللأغلب العجلي في الصحاح (روض)، وبلا نسبة في مجالس ثعلب، ثعلب (٥٨/١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٦)، والدرر اللوامع، الشنقيطي (٧٤/١).
(٦) ينظر: شرح أبيات سِيبَوَيْهِ، النحاس (ص٧٢).

الفَرَّاءِ[١]: يَجُوزُ حَذْفُه في كُلِّ اسْمٍ لا يكونُ إلاَّ في صَدْرِ الكلام مثل: كَمْ وَأَيّ، وفي كُلِّ اسْمٍ لا يتعرف نحو: مَنْ، ومَا، ولَمْ يَجُزْ ذلك في زَيْدٍ، وعمرٍو ". [٢]

[١٤] العطف على المبتدأ الموصول قبل دخول الفاء في الخبر:

يَجُوزُ عند البصريين والبغداديين العطفُ عَلَى المبتدأ قَبْلَ مجيء الخبر، أو بعده، غَيْرَ أَنَّ الكوفيين منعوا هذا العَطْفَ؛ إِذَا كَانَ المبتدأُ اسمًا مَوْصُولاً والخبر فيه معنى الجزاء، قَبْلَ مَجِيء الفَاءِ الواجبة لهذا الخبر.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: "وإِذَا جِئْتَ بالفَاءِ في خَبَرِ ما فيه معنى الجزاء، لَمْ يجزْ العطفُ عليه قبل الفاء عِنْدَ الكوفيين، وَأَجَازَ ابنُ السَّرَّاج[٣] نحو: الَّذِي جَاءَني وَزَيْدٌ فلهما دِرْهَمٌ". [٤]

[١٥] تصدير جملة الخبر بحرف عامل في المبتدأ:

يعد البصريون من صور الجملة الاسمية التي يجوز وقوعها خبرًا، الجملة المصدرة بحرف عامل في المبتدأ مثل "ما" الحجازية، و"إنَّ " النَّاصبة إِذَا تحققت الفائدة بذكره، ويمتنع على أصول الكوفيين؛ لأنَّ المبتدأ والخبرَ مترافعان.

قال السيوطي: " ويندرج في الاسمية: المصدرة بحرف عامل نحو: زيدٌ ما أبوه قائماً. ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بإن المكسورة، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ" .[٥]

---

(١) ينظر رأي الفرّاء في: همع الهوامع، السيوطي (٩٧/١).

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١١٩/٣).

(٣) ينظر: أصول النحو، ابن السراج (٣٥٦/٢).

(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٤٥/٣). وينظر: الهمع، السيوطي (٢/ ٦١).

(٥) الهمع، السيوطي (٢/ ١٣،١٤). وينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١١٥/٣)، والمساعد، ابن عقيل (٢٣٠/١)، التصريح على التوضيح، الأزهري (١٦٠/١).

[١٦]: تقديم الخبر على المبتدأ:

من المسائل المشتهرة في الخلاف النَّحوي، مسألة تقديم الخبر عَلَى المبتدأ حيث أَجَازَهَا البصريون، ومنعها الكوفيون لمسوغاتٍ مذكورةٌ في كُتُبِ الخلاف.

قَالَ أبو البَرَكَاتِ الأَنْبَارِي: "ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّه لا يَجُوزُ تَقْدِيم خَبَرِ المبتدأ عليه، مفردًا كَانَ أوْ جملةً، فالمفرد نحو: قَائِمٌ زَيْدٌ، وذَاهِبٌ عَمْرٌو، والجملة نحو: أَبُوه قَائم زَيْدٌ وَأَخُوه ذَاهِبٌ عَمْرٌو.

وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة ".[١]

[١٧] تقديم الخبر إذا كان المبتدأ ملتبسًا بضمير يعود على اسم ملابس الخبر:

يذكر النحويون من صور تقدم الخبر على المبتدأ ما إِذَا اتَّصل المبتدأ بضميرٍ يَعُود على ملابس الخبر، فقد اختلفوا في تقديمه في هذه الحالة، فأجازَه البصريون، ومَنَعَهُ الكوفيون.

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإذا التبس المبتدأُ بضمير اسم ملتبس بالخبر نحو: زَيْدٌ أبوه ضَرَبَ، أَوْ يَضْرِبُ جاز من قول البصريين وهشام[٢]، وهي خطأٌ من قول الكِسَائِيِّ، والفَرَّاءِ، فَلَوْ كانَ مكان الفعل اسم فاعل نحو: زيدًا أَبُوه ضاربٌ، جازَتْ من قول البصريين، والكِسَائِيِّ[٣] وهشام[٤]، وأحالها الفَرَّاءُ". [٥]

---

(١) الإنصاف، الأنباري (٦٥/١)، وينظر: شرح الكافية، الرضي (القسم الأول:٢٨٠/١)، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل ١/ ٢١٣، وهمع الهوامع، السيوطي (١/ ٣٦، ٣٧).

(٢) ينظر رأي هشام في: تسهيل الفوائد، ابن مالك (ص ٤٧)، وشفاء العليل، السلسيلي (٢٨٥/١)، وهمع الهوامع، السيوطي (١٠٣/١).

(٣) ينظر رأي الكِسَائِيِّ في: شفاء العليل، السلسيلي (٢٨٥/١)، وتسهيل الفوائد، ابن مالك (ص ٤٧)، وهمع الهوامع، السيوطي (١٠٣/١)، والمساعد، ابن عقيل (٢٢٤/١).

(٤) ينظر رأي هشام في: المساعد، ابن عقيل (٢٢٤/١)، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (٢/ ٩٤٦).

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٠٩/٣).

وقال ابن عقيل: "أَجَازَ البصريون وهشام من الكوفيين: زَيْدًا أَجَلُه مُحْرِزٌ، وزَيْدًا أَجَلُه أَحْرَزَ؛ لتقدُّم صاحب الضَّمير المتَّصل بالمبتدأ، ومَنَعَهَا جمهورُ الكُوفيين ". (١)

[١٨] تقديم الخبر المشتمل على ضمير يعود إلى ما أضيف إليه المتبدأ:

إذا كان المبتدأ مضافاً إلى اسم عائد إليه ضمير من الخبر مثل: قيام زيد في داره، فقد أجاز البصريون حينئذٍ تقديم الخبر، سواء كان المضاف إليه صالحاً يحل محل المبتدأ المضاف أو غير صالح، ومنع ذلك كله الكوفيون.

قال ابن عقيل: "أَجَازَ الأخفش(٢) تقديمُ الخبرِ المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ، سواء أكان المضاف صالحًا للحذف كالمثال الأول [في دَارِهِ قِيامُ زَيْدٍ]، أو غير صالح له كالمثال الثاني [في دارها عبْدُ هِنْدٍ]، ... وهو قول البصريين، ومنعهما الكوفيون". (٣)

[١٩] تقدم الحال المفردة السادة مسد الخبر على المبتدأ المصدر المتعدي:

قد تسد الحال مسدّ الخبر وذلك إذا كان المبتدأ مصدرًا مضافًا إلى ما هو فاعل في المعنى نحو قولهم: (ضربي زيداً قائماً)، ونحو (قيامُ زَيْدٍ مسرعاً)، ونحو (شُرْبُكَ السّويق ملتوتًا) وترجح إعرابهم للاسم المرفوع المصدر على أنه مبتدأ وليس فاعلاً لفعل محذوف كما قاله آخرون. ثم اختلفوا في خبر هذا المبتدأ على أقوال متعددة، لعل أرجحها أنه محذوف قبل الحال تقديره (إذ كان) أو (إذا كان).

---

(١) المساعد، ابن عقيل (٢٢٤/١)، وينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣٠٢/١-٣٠٣).

(٢) ينظر رأي الأخفش في: التسهيل، ابن مالك (ص ٤٧)، وشفاء العليل، السلسيلي (٢٨٤/١)، وشرح الكافية، الرضي (٩٤/١)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٠٨/٣). وهمع الهوامع، السيوطي، (١٠٣/١).

(٣) المساعد، ابن عقيل (٢٢٢/١).

وقد أجاز البصريون تقديم هذه الحال مطلقًا سواء أكان المصدر لازما أم متعديًا فيقال: قائماً ضربي زيداً، ومسرعاً قيام زيدٍ، وملتوتاً شربي السويق، ومنع الفراء هذا التقديم مطلقا سواء كان المصدر لازما أو متعديا، وسواء كان مضافا إلى ظاهر، أو إلى مضمر، ووافقه الكسائي وهشام في المتعدي وفي الظاهر.

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإذا قُدِّمَتْ هذه الحال على المصدر، مَنَعَ ذلك الفَرَّاءُ[١] سواءً أكانت من مُضْمَرٍ، أَمْ من ظاهر، وَأَجَازَهُ الكِسَائِيُّ،[٢] وهِشَام: إنْ كانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ نحو: مُسْرِعًا قيامُك، لا من ظاهر نحو: مسرعًا قيامُ زَيْدٍ؛ فَلَوْ كانَ المصدرُ متعديًا، فالتَّقديمُ ممنوعٌ عِنْدَ الكِسَائِيِّ، والفَرَّاءِ، وهِشَام نحو: ملتوتًا شُرْبُكَ السّويق، وأجازَ التَّقديم على المصدر البصريون سواء أكان المصدرُ متعديًا أَمْ لازمًا". [٣]

[٢٠] تقدم الحال إذا كانت جملة اسمية وسدت مسد الخبر على المتبدأ المصدر المتعدي:

كان الجواز عند البصريين والمنع عند الكوفيين في الصورة السابقة مع الحال المفردة، وامتد موقفُ الفريقين مع الحال إذا كانت جملة اسمية والرابط فيها الواو.

قال أبو حيان:" ولو كانت الحال جملة اسمية بالواو والمصدر متعد، وتقدّمت عليه نحو: وهو ملتوتٌ شُربُك السويق، لم يجز عند الكسائي والفراء وهشام"[٤].

[٢١] توسط الحال السادة مسد الخبر بين المتبدأ المصدر المتعدي ومعموله:

أجاز البصريون تفريعاً آخر على المسألة السابقة وهي أن تتوسط الحال السادة مسد الخبر بين المبتدأ الذي هو مصدر متعدي ومعموله، بل هي أولى عندهم من المسألة قبلها، وقد منع الكوفيون التوسط كما منعوا التقديم.

---

(١) ينظر رأي الفراء في: همع الهوامع، السيوطي (١٠٧/١).
(٢) ينظر رأي الكِسَائِي في: همع الهوامع، السيوطي (١٠٧).
(٣) ارتشاف الضربَ، أبو حيان (١٠٩٦/٣).
(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١٠٩٧/٣).

قال أَبُو حَيَّانَ: "فَلَوْ وَسَّطْتَ الحال بَيْنَ المصدر ومعموله نحو: شُرْبي ملتوتًا السّويق لَمْ يَجُزْ عند الكِسَائِيِّ، والفَرَّاءِ، وهِشَام، أَوْ لازم وَتَقَدَّمَتْ جَازَ ذلك عند الكِسَائِيِّ، ولَمْ يَجُزْ عند الفَرَّاءِ نحو: وَأَنْتَ راكبٌ حُسْنُك". (١)

وقال أيضاً:" فلو وسّطت الحال بين المصدر ومعموله نحو: شُربي ملتوتاً السويق، لم يجز عند الكسائي والفراء وهشام، وحُكي عن البصريين الجواز، ولعله لا يصح "(٢).

[٢٢] تقدم معمول الحال السادة مسد الخبر عليها:

إذا كان المبتدأ مصدراً ولا خبر له في الظاهر، وإنما ثمة حالٌ سادةٌ مسدَّ الخبرِ كما في المسائل السابقة فقد أجاز البصريون تقدمَ معمولِ هذه الحال عليها سواء فُصِل بين الحال ومعمولها أم لم يفصل ومنع ذلك الفراء مطلقاً والكسائي إذا فرّق بين الحال ومعمولها المتقدم.

قال أبو حيان:" وإذا تقدّم معمول هذه الحال عليها نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً، منع ذلك الفراء، وجاز ذلك عند الكسائي والبصريين، فإن فرّق بينهما لم يجزه الكسائي نحو: فرساً في الدار راكباً، وقياس قول البصريين الجواز "(٣).

[٢٣] تقديم معمول اسم الفاعل الواقع خبراً لمبتدأ متصل به ضمير من مبتدأ سابق:

إذا وقع خَبرُ المبتدأ اسمَ فاعلٍ له معمول، وهذا المبتدأ متصلٌ به ضميرٌ يعود على مبتدأ أول متقدم، فقد جرى خلافٌ بين البصريين والكوفيين في مسألة تقديم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الأول، فأجازَ تقديمه البصريون، ومنعه الكوفيون.

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١٠٩٦/٣).

(٢) المصدر السابق ٣٧/٢ (١٠٩٧/٣).

(٣) المصدر السابق ٣٧/٢ (١٠٩٧/٣).

قال أَبُو حَيَّانَ: "فإنْ كانَ اسمُ الفاعل خبرَ مبتدأ، هو مِنْ سَبَبِ المبتدأ نحو: زيدٌ أبُوه ضاربٌ عمرًا، فأجاز التَّقديم البصريون ومنعه الكِسَائِيُّ[1] والفَرَّاءُ ...".[2]

[٢٤] رفع الاسم الواقع بعد المصدر المضاف إلى مفعوله إذا كان المبتدأ اسم التفضيل.

يذكر النحويون من صور حذف الخبر أن يَكُون المبتدأُ اسمَ التَّفضيل، مضافًا إلى مصدر وبعده حال نحو: أكثرُ ضربي زيدًا قائمًا، بنصب (زيد) وقد اختلفوا في الخبر هنا على أقوال.

ومما اختلفوا فيه أيضاً، أن يكون المصدر هنا مضافاً إلى مفعوله وهو الضمير، بحيث يرفع (زيد) على الفاعلية للمصدر، فأجازها البصريون، ومنعها الكوفيون إذا كان ملبساً باحتمالية الفاعلية والمفعولية.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: " (أكثرُ ضربي زيدٌ) منعها الكوفيون، وأجازها البصريون. قيل: ولا خلاف نعلم في جواز: أكثرُ لبسي الكتّانُ ".[3]

(المسائل في باب كان وأخواتها)

[٢٥] توسط خبر كان وأخواتها إذا كان مشتقاً يتحمل الضمير.

يذكر النحويون صوراً لأحوال خبر الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) من حيث التوسط والتقديم،" فتوسيط أخبارها كلها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجب"[4] .

---

(١) ينظر رأيه في : المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (٥٤٥-٥٤٦).
(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان (٢٢٧٩/٥).
(٣) التذييل والتكميل، أبو حيان (٣١١/٣)، وينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (١٠٩٧/٣).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٣٤٨/١).

ومن صور توسط الخبر ما إذا كان مشتقاً نحو: كان قائماً زيدٌ، فهي سائغة عند البصريين مطلقاً، وممتنعة على أصول الكوفيين لكون الخبر متضمناً ضميراً يتعذر عوده على الظاهر المتأخر. (١).

[٢٦] تقدّم خبر كان وأخواتها عليها إذا كان مشتقاً يتحمل الضمير:

وحملاً على المسألة السابقة ومن باب أولى منع الكوفيين تقدّمَ خبر هذه الأفعال عليها للعلة نفسها نحو: قائماً كان زيد(٢).

عن هذه المسألة وسابقتها قال ابن عصفور:" وأما أهل الكوفة فلا يجيزون: كان قائماً زيدٌ، ولا قائماً كان زيدٌ، على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون قائماً خبراً مقدماً؛ لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً. ويجوز عند أهل البصرة؛ لأن المضمر مرفوع بما النية به التأخير، والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه"(٣).

[٢٧] تقديم خبر كان وأخواتها وتوسطه إذا كان جملة:

إذا كان خبر هذه الأفعال جملة فقد منع تقديمه وتوسيطه بعض النحويين، ونسب إلى الكوفيين، وأجازه الجمهور(٤) .

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإِذَا كانَ الخبرُ جملةً، فمنهم مَنْ مَنَعَ التَّقديم، والتَّوسيط مطلقًا كانت فعلية، أو اسمية رافعة ضمير الاسم، أَوْ غير رافعة ... وفي الغرة: الكوفي لا يُجِيزُ أبوه قائم كان زَيْدٌ، ولا كانَ أَبُوه قائمٌ زَيْد". (٥)

---

(١) ينظر: شرح الجمل، ابن عصفور (٣٩٤/١)، ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٦٨/٣، ١١٩٥)، وهمع الهوامع، السيوطي (٢/ ٨٧).

(٢) تنظر المراجع السابقة .

(٣) شرح الجمل، ابن عصفور (٣٩٤/١).

(٤) ينظر: أصول النحو، ابن السراج (١/ ٨٨)، والمساعد، ابن عقيل (٢٦٢/١) وشرح الجمل، ابن عصفور (٣٩١/١).

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٧٢/٣).

[٢٨] تقديم خبر " ليس " عليها:

من المسائل المشتهرة في الخلاف بين المدرستين، مسألة تقديم خبر(ليس) عليها، حيث أجازها جمهور البصريين والمتأخرين، ومنعها الكوفيون وبعض البصريين ورجحه ابن مالك.

قال أَبُو البركات الأنباري: "ذَهَبَ الكوفيونَ إلى أَنَّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد[١]من البصريين، وزعم بعضهم أَنَّه مذهب سِيبَوَيْهِ، وليس بصحيح، والصَّحيح أَنَّه ليس له في ذلك نَصٌّ.[٢] وَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّه يَجُوزُ تقديمُ خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها".[٣]

وقال ابن مالك: "واختلف في تقديم خبر "ليس" عليها، فأجازه سِيبَوَيْهِ ووافقه السيرافي[٤] والفارسي[٥] وابن برهان[٦] والزمخشري[٧]، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج[٨] والجرجاني[٩] وبه أقول ...".[١٠]

---

(١) ينظر رأي المبرد في: شرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح الكافية، الرضي (٢٠١/٤)، وشرح الأشموني (٢٣٤/١)، وهمع الهوامع، السيوطي (١١٧/١).

(٢) ينظر: شرح الكتاب، السيرافي (٣٦٣/٢)، ١٦٥/٣، والخصائص، ابن جني (١٨٩/١)، والحلل في إصلاح الخلل، البطليوسي (ص١٦١)، وشرح المفصل، ابن يعيش (١١٤/٧). وشرح الكافية، القرطبي (١٧١/٢)

(٣) الإنصاف، الأنباري (١٦٠/١)، وينظر: الحلبيات، الفارسي (ص٢٨٠)، وشرح اللمع، ابن برهان (ص٥٨،) وأسرار العربية، الأنباري (ص١٣٧)، والتبيين، العكبري (ص٣١٥)، وشرح المفصل، ابن يعيش (١١٤/٧)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٣٥١/١)، وارتشاف الضرب، أبو حيان (١١٧١/٣)، والمساعد، ابن عقيل (٢٦٢/١)، وشرح الأشموني (٢٣٤/١،) والتصريح، الأزهري (١٨٨/١)، والهمع، السيوطي (٨٨/٢) ، وائتلاف النصرة، الزبيدي (ص ١٢٣).

(٤) ينظر: شرح الكتاب، السيرافي تحقيق عبد التواب (٣٦٣/٢).

(٥) ينظر: الحلبيات، الفارسي (ص٢٨٠-٢٨١).

(٦) ينظر: شرح اللمع، ابن برهان (ص٥٨/١).

(٧) ينظر: المفصل، الزمخشري، (ص٣٥٥).

(٨) ينظر: أصول النحو، ابن السراج (٨٩/١-٩٠)، وينظر: شرح الأشموني، (٢٣٤/١).

(٩) ينظر: المقتصد، الجرجاني (٣٩٨، ٤٠١).

(١٠) شرح التسهيل، ابن مالك (٣٥١/١).

[٢٩] تأخير معمول الخبر مع تقدم الخبر في باب كان وأخواتها :

نصّ أبو حيان على مسألة خلافية لم أجدها عند غيره، ألا وهي مسألة تقديم خبر كان وأخواتها عليها وتأخير معمول الخبر، حيث ذكر أن الكوفيين يمنعونها.

قال:" وإذا قَدَّمْتَ الخبرَ، وأخرت المعمول نحو: آكلاً كان زيدٌ طعامَك؛ فقيل: لا يجوز، وتقدمت لنا في تراكيب ابن شقير أنَّها جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين".(١)

[٣٠] مجيء الفعل الماضي خبراً لـــ(كان وأخواتها).

يقع الفعل الماضي خبراً للأفعال الناقصة (كان وأخواتها) وتنقسم هذه الأفعال نحو هذا النوع من الخبر ثلاثة أقسام: قسم متفق على جوازه، وهي: ليس، فيقال: ليس زيدٌ علِمَ.

وقسم متفق على منعه، وهي: صار ودام وما زال وما برح وما فتئ وما انفك فلا يقال: صار زيد علِمَ، للتناقض بين الصيرورة إلى الخبر وبين مضي الخبر وانقطاعه وهكذا.

وقسم ثالث مختلف فيه، وهي البواقي، فيجيزه الجمهور مطلقا، ويمنعه الكوفيون إلا باعتبار وجود "قد" ظاهرة أو مقدرة.

قال ابن مالك: "ولا تدخل "صار" وما بعدها على ما خبرُه فعلٌ ماضٍ،... ويجوز دخولُ البواقي عليه مطلقاً؛ خلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـــ "قد"".(٢)

---

(١) الارتشاف، أبو حيان (١١٩٥/٣).

(٢) تسهيل الفوائد، ابن مالك (ص٥٣)، وينظر: شـــرح التـــسهيل، ابـــن مالـــك (٣٤٤/١)، والارتشاف (١١٦٧/٣)، والتذييل والتكميل، أبو حيان (١٤٧/٤)، والمساعد، ابن عقيل (٢٥٦/١)، والهمع، السيوطي (٢/ ٧٣).

قال ابن عقيل: "خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بـــ "قد"، وهم الكوفيون".[١]

(المسائل في باب الحروف العاملة عمل ليس)

[٣١] نصب الخبر بعد (ما) الحجازية:

ألحق الحجازيون (ما) النافية بـــــ(ليس) في العمل برفع اسمها ونصب خبرها، بشروط معلومة، وهو عمل استحساني لا قياسي كما ذكر ابن مالك[٢].

وقد خرّج البصريون والجمهور هذا العمل على الحمل والتشبيه بـــ (ليس) وأنهما لما تشابها في نفي الحال حمل عليه العمل فرفعت الاسم ونصبت الخبر بنفسها، ولما كانت فرعاً اشتُرِطتْ لهذه العمل شروطٌ مذكورةٌ في كتب النحويين، بينما منع الكوفيون نصبها الخبر، وخرَّجوا النصبَ على إسقاط باء، فهو منصوب على نزع الخافض وليس على الخبرية[٣] .

قال السيرافي:" وزعم بعض أهل الكوفة أن خبر (ما) إنما ينتصب بسقوط الخافض، و هو الباء، وهذا قولٌ فاسد "[٤].

وقال أبو البركات الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر" [٥].

---

(١) المساعد، ابن عقيل (٢٥٦/١). وينظر رأي الكوفيين فـــي: معـــاني القـــرآن، الفـــراء (٢٨٢/١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك (٣٦٩/١).

(٣) ينظر: الكتاب ســـيبويه (٥٧/١-٦٣)، والمقتـــضب، المبـــرد (١٨٨/٤)، والإنـــصاف، الانباري (١٦٥-١٧٢)، واللباب في علل الإعـــراب، العكبـــري (١٧٥/١)، والتبيـــين، العكبري (ص ٣٢٤-٣٢٦)، وشرح التسهيل، ابن مالك (١/ ٣٧٢)، والهمع، السيوطي (١١٠/٢).

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي (٣٢٣/١).

(٥) الإنصاف، الأنباري، مسألة رقم (١٩) (١٦٥/١).

وقال العكبري:" وقال الكوفيون: خبرها منصوب بحذف حرف الجر، وهو فاسد لثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا يقتضي أن حرف الجر فيه أصل، وليس كذلك.

والثاني: أنّ هذا إيجاب العمل بالعدم..." (١).

[٣٢] دخول الباء في خبر (ما) إذا لم تعمل.

تدخل الباء في خبر ما العاملة عمل ليس نحو: "ما زيد بقائم"، كما تدخل في خبر (ليس) فيكون موضع (بقائم) نصبًا. وقد أوجب الكوفيون لدخولها في الخبر أن تكون (ما) عاملة أي أن خبرها منصوب، فإن بطل عملها لتخلّف أحد شروط عملها لم تدخل الباء.

قال السيوطي:" تزاد الباء في خبر " ليس" و" ما " إذا كان منفياً نحو{أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَه}[الزمر:٣٦] {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ } [الأنعام:١٣٢]، وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ... ولا يختصّ دخول الباء بخبر " ما " الحجازية، بل تدخل في خبر " ما " التميمية ... ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز، ولو بطل عمل " ما " لزيادة " إن " أو تقدم الخبر في الأصح " (٢).

[٣٣] تقديم خبر (ما) العاملة عمل ليس إذا دخلت عليها الباء:

جرى الخلاف في تقديم خبر ما بعد دخول الباء عليه، فلا يجيز الكوفيون: "ما بقائمٍ زيد"، بحجة أن خبرها إذا كان منصوبًا لم يتقدم والمجرور كالمنصوب، وأجازه البصريون.

---

(١) اللباب في علل الإعراب العكبري، (١/ ١٧٥).

(٢) الهمع، السيوطي (٢/ ١٢٦، ١٢٧)، وينظر: الارتشاف،(٣/١٢٢٠).

قال أَبُو حَيَّانَ: "فإنْ أَدْخَلْتَ الباءَ على الخبر –المقدم على اسمها– نحو: ما بقَائمٍ زَيْدٌ أجازه البصريون، وينبغي أَنْ يَرْجَعَ الحجازي في التَّقديم تميمًا، وَمَنَعَ الكوفيون ذلك مطلقًا على اللُّغتين". (١)

[٣٤] تقديم معمول خبر (ما) النافية إذا كان الاسم محصورًا بـــــ(إلاَّ) متأخرًا:

منع الكوفيون تقديم معمول خبر ما النافية العاملة عمل ليس على خبرها إذا كان الاسم متأخرًا محصورًا بإلاّ، وذلك امتداد لمنعهم تقديم خبرها على اسمها.

قال أَبُو البركات: "ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز: "ما طعامَك آكلٌ إلاَّ زيدٌ"، وذَهَبَ البصريون إلى أنَّه يجوز". (٢)

وقال أَبُو حَيَّانَ: " وإذا أَخَّرْتَ الاسْمَ موجبًا بإلاَّ وَقَدَّمْتَ معمولَ الخبر عَلَيْه نحو: ما طعامَك آكل إلاَّ زيدٌ، جاز ذلك عند البصريين، ولَمْ يجزْ عند الكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ". (٣)

(المسائل في باب إنّ وأخواتها)

[٣٥] وقوع اسم إنّ بين ظرفين تامين أحدهما خبر والآخر صلته.:

اتفق النحويون على منع تقديم خبر إن وأخواتها عليها أو توسيطه بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

قال ابن مالك:

وراعِ ذا الترتيبَ إلا في الذي كليتَ فيها أو هنا غيرَ البذي (٤).

---

(١) الارتشاف (١١٩٨/٣).

(٢) الإنصاف، الأنباري (١٧٣/١).

(٣) الارتشاف (١٢٠٤/٣).

(٤) ألفية ابن مالك، ابن مالك (باب إن وأخواتها ط م الرسالة ص ٢١).

" وذلك أن العرب تتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا تتوسع في غيرها، فجاز التوسيط إذا وقعا في هذا الباب خبرين، فلذلك استثناهما الناظم "[١].

وقد يكون المتوسط بين الحرف واسمه ظرفين تامين متجاورين، فيجوز عند البصريين اعتبار أحدهما الخبر والآخر صلة له. وقد منع الكوفيون والحال هذه وقوع الاسم بين هذين الظرفين.

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإذا جمعت بين ظرفين تامين متلاصقين لـــــ(إن) نحو: إنّ في الدار عندك زيداً، فأولهما خبر (إنّ) والثاني صلة للأول، ويجوز العكس، واتفق الكوفيون على أنّ المحل إذا كان موضعَ اسمٍ، لا يُفْصَلُ بينه وبين صلته بالاسْمِ، فخطأ أنْ يقال: إنَّ في الدَّار زيدًا عندك، على أَنَّ "عِنْدَكَ" صلة "في الدَّار" وقال الفَرَّاءُ: مَنْ قَالَ: إنَّ بَيْنَكَ وبين زَيْدٍ المالَ، لا يقول: إنَّ بَيْنَكَ المالَ وبَيْنَ زَيْدٍ، قال الفَرَّاءُ: ولَوْ أَسْقَطْتَ "إنَّ" لجاز أنْ يقال: بَيْنَكَ المالُ وبَيْنَ زَيْدٍ، وقال ابن الأنباري: وليس عند البصريين في هذا رواية. انتهى". [٢]

[٣٦] نصب الاسم الواقع بعد ظرفين خبرين لاسم (إنّ) إذا كان الظرفان تاماً وناقصاً.

في المسألة السابقة دار الخلاف على وقوع الاسم بين الظرفين التامين، وصورة مسألتنا هذه أن يقع بعد (إنّ) ظرفان مختلفان أحدهما تام، والآخر ناقص، ووقع بعدهما اسم هو صلة لهما، فحينئذ أجاز بعض النحويين في هذا الاسم الرفع على الخبرية والنصب على الحالية، وأوجب الكوفيون فيه الحالية .

قال أبو حيان:" وإذا جمعت بين ظرفين تام وناقص نحو: إنّ في الدار عبدَ الله بك واثقاً، وإنّ زيداً في الدار بك واثقاً، جاز الرفع والنصب، وزعم

(١) المقاصد الشافية، الشاطبي، (٢/٣١٥، ٣١٦).
(٢) الارتشاف (٣/١٢٩٢).

محمد بن سعدان: أن هذا لا يجوز، وقال ابن كيسان: الرفع الاختيار، فإن قدّمت الناقص فقلت: إنّ فيك زيداً في الدار راغبٌ، وإنّ فيك في الدار زيداً راغبٌ، أو إنّ زيداً فيك في الدار راغبٌ، جاز الرفع والنصب. والكوفيون لا يجيزون النصب "[1].

[٣٧] تأخير اسم إن وتقديم خبره الجار والمجرور، ونصب الاسم المقدم إذا عطف عليه فعل غير رافع للظاهر:

من الصور الدقيقة في باب إنّ وأخواتها ما ذكره أبو حيان في الارتشاف من أنه إذا تأخر اسم (إنّ) ووليها ظرف أو جار ومجرور، بعده اسم يحتمل الخبرية معطوف عليه فعل رافع لضمير ذلك الاسم المتأخر، فقد أجاز الأخفش من البصريين نصب هذا الاسم على الحالية، ومنع ذلك الكوفيون.

قال " وأجاز الأخفش: إنّ فيها جالسين أخويك، تنصب (جالسين) على الحال ...وَأَجَازَ ابنُ كيسان: إنَّ فيها قائمًا، وَيَقْعُدُ أخويك، وَمَنَعَ ذلك الكوفيون".[2]

[٣٨] إعراب الاسم الواقع بعد ظرف أو جار ومجرور مكررين بعد اسم (إنّ) :

إذا وقع بعد اسم إنّ ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ بعده اسمٌ وكُرِّر ذلك الظرفُ أو الجار والمجرور، فقد أجاز البصريون رفعَه على الخبرية ونصبَه على الحالية، وأوجب الكوفيون نصب هذا الاسم على الحالية.

قال أبو حيان: " وإذا تكرر الظرف نحو: إنّ زيداً في الدار واقفاً فيها، جاز الرفع والنصب عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا النصب، ولو اختلف الظرف، فكذلك نحو: إنّ زيداً في الدار جالساً في صدرها، والفراء لا يجيز إلا النصب"[3].

---

(١) الارتشاف (١٢٩٢/٣).
(٢) المصدر السابق (١/٣ ٢٩١).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٢٩١).

[٣٩] وقوع اسم "إن" نكرة وخبرها معرفة:

إذا جاء اسم (إنَّ) نكرة ولم يكن بينها وبين هذا الاسم ظرف أو جار مجرور لم يجز ذلك عند الكوفيين، وأجازه البصريون.

قال أَبُو حَيَّانَ: "وَلَوْ قلتَ: إنَّ قائمين أخواك فيها، وإنَّ فيها قائمين أخواك قيامًا حسنًا، لَمْ يَجُزْ عند الكوفيين، وأجازَهُ البصريون". (١)

[٤٠] كسر همزة (إنّ) إذا كانت في صدر جملة خبر عن اسم عين:

يذكر الجمهور من مواضع وجوب كسر همزة إنّ وكونها جملة لا مؤولة بمفرد مجيئَها في صدر جملة الخبر إذا كان المبتدأُ اسمَ عين .

قال السيوطي:" الخامس(٢): أن تقع خبرَ اسم عينٍ نحو: زيدٌ إنه منطلقٌ، بناء على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين. والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلاً، فالخلاف عائد إلى أصل المسألة، وهما متلازمان "(٣).

[٤١] عمل (إنْ) المكسورة بعد تخفيفها:

تُخفّف "إنّ" و"أنّ" بحذف النون الثانية فيلحق معموليهما بعضُ التغيير في أحكامهما. فمن ذلك جوازُ دخولِ المكسورة المخففة على الجملة الاسمية والفعلية سواء، وهل تعمل مع الاسمية على تقدير اسمها ضمير الشأن محذوفا أم لا؟. الأول قول البصريين، والثاني قول الكوفيين الذين أبطلوا عملها بالتخفيف مطلقاً(٤).

---

(١) الارتشاف (١٢٥٣/٣)، وينظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١٣٢٠/٣).

(٢) من مواضع وجوب كسر همزة إن .

(٣) الهمع، السيوطي (٢ / ١٦٦).

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه (٢/ ١٣٩)، والأصول، ابن السراج (٢٣٥/١)، والإنصاف، الانباري (١٩٥/١)، وشرح الكافية، الرضي (ق٢، ٢/ ١٢٨١)، وشرح التسهيل، ابن مالك (٣٤/٢)، والارتشاف (١٢٧١/٣)، ومغني اللبيب، ابن هشام (ص ٣٦)، والهمع، السيوطي (٢/ ١٨٣).

قال أَبُو البركات: "ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) المخففة من الثَّقيلةِ لا تعمل النَّصبَ في الاسم، وذَهَبَ البصريون إلى أنَّها تعملُ". (١)

وقال الرضي:" إذا خففت المكسورة بطل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قال تعالى في الإعمال: ﴿وإنْ كلاًّ لمّا ليوفينهم﴾[هود:١١١] بتخفيف (إنّ)، ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية ردّ عليهم " (٢).

[٤٢] عمل (أنْ) المفتوحة بعد تخفيفها:

إذا كان الكوفيون في المسألة السابقة يبطلون عمل إنّ المكسورة بعد التخفيف مطلقا، فكذلك يفعلون مع "أن" المفتوحة بعد التخفيف مطلقا، بخلاف البصريين الذين يعملونها في ضمير محذوف، والجملة بعدها خبر، وقد تعمل في الظاهر في الشعر.

قال المرادي:" مذهب الكوفيين في (أنْ) المخففة أنها لا تعمل، لا في ظاهر ولا مضمر "(٣).

[٤٣] عمل (كأنّ) بعد تخفيفها:

إذا كان الكوفيون أبطلوا عمل "إنْ" و"أنْ" بعد التخفيف وهما أهم أدوات الباب وأمّاه، فمن باب أولى أن يمنعوا عمل (كأنّ) بعد التخفيف؛ إذ إنها فرع (أنّ) المفتوحة بزيادة كاف التشبيه. والبصريون يبقون العمل.

قال السيوطي:" تخفف كأنّ، وفي إعمالها حينئذٍ الأقوال الثلاثة في (أن): أحدها: المنع. وعليه الكوفيون..." (٤).

---

(١) الإنصاف، الأنباري (١/١٩٥).
(٢) شرح الكافية، الرضي (ق٢، ٢/ ١٢٨١).
(٣) الجنى الداني، المرادي، (ص٢١٩). وينظر: الارتشاف (٣/١٢٧٥).
(٤) الهمع، السيوطي (٢/ ١٨٧)، وينظر: الكتاب، سيبويه (٢/١٣٤-١٣٥)، والارتشاف(٣/١٢٧٨)، والمساعد، ابن عقيل (١/٣٣٢)، والتصريح، الأزهري (١/٢٣٤).

[٤٤] حذف اسم "إنّ" المكسورة المشددة إذا كان ضمير الشأن:

قد تبدو جملة (إنّ) المشددة بدون اسم لها، فحينئذ يتأولها البصريون على جواز حذف اسمها وهو ضمير الشأن، بينما يمنع ذلك الكوفيون تحاشيا للبس المتوقع على الاسم الموجود بعدها الصالح أن يكون اسما لها، ويلتزمون ذكر هذا الضمير.

قال أَبُو حَيَّانَ: "... فإنْ كانَ ضمير الشَّأن، فحكى جواز حذفه سِيبَوَيْهِ[١] عن الخليل نحو: إنَّ بِكَ زَيْدًا مَأْخُوذٌ، وحكى الأخفش[٢]: إنَّ بِكَ مأخوذٌ أخواك (أيْ إنَّه بك زَيْدٌ) ... وهو قول الخليل، ولَمْ يجزْه الفَرَّاءُ، قال: لأنَّه لا يكونُ الاسمُ الواحدُ معمولاً لعاملين، وذلك تَصْرِيحٌ من سِيبَوَيْهِ بالجواز دون ضرورة، ... وَذَهَبَ الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ، إلى أنَّه لا يَجُوزُ حَذْفُه، إذا أَدَّى إلى أنْ يكونَ بَعْدَ إنَّ وأخواتها اسْمٌ يصحّ عملها فيه سواءٌ أكانَ معمولاً لِفِعْلٍ متأخرٍ أمْ مبتدأ، قد رَفَعَ ظاهرًا سَدَّ مَسَدّ خبره، أمْ لَمْ يَكُنْ ". [٣]

[٤٥] حذف ضمير الشأن مع غير "إنَّ" المكسورة من أخواتها:

طرد البصريون جواز حذف الاسم مع غير (إنّ) المكسورة المشددة من أخواتها إذا كان ضمير الشأن على أنه اسم لها، وما بعده خبر، وأما الكوفيون فيظهر منهم المنع المطلق.

قال أَبُو حَيَّانَ: "ومذهبُ البصريين أَنَّ جميعَ هذه الحروف في حذف ضمير الشَّأنِ سواء، على ما قرر، والكوفيون إنَّما ذكروا ذلك في (إنَّ)، ولَمْ يتعدُوا ذلك إلى غَيْرِهَا، كـ "لَيْتَ وَكَأَنَّ" وباقيها". [٤]

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه (١٣٢/٢).

(٢) ينظر رأي الأخفش في: شفاء العليل، السلسيلي (٣٥٤/١)، وشرح التسهيل، ابن مالك (١٣/٢)، والهمع، السيوطي (١٢٦/١).

(٣) الارتشاف (١٢٤٦/٣).

(٤) المصدر السابق (١٢٤٧/٣). وينظر: الهمع (٢/ ١٦٢- ١٦٤).

[٤٦] دخول اللام على خبر "إن" إذا كان مُصَدَّرا بحرف تنفيس:

أجاز البصريون الجمع بين لام التوكيد و"سوف" في الجملة الفعلية الواقعة خبرًا لـــ "إنّ" ومنع ذلك الكوفيون [١].

قال الزمخشري:" ويجوز عندنا: إنّ زيداً لسوف يقومُ، ولا يجوّزه الكوفيون"[٢].

قال الشاطبي: " وأما الخبر المصدّر بأداة التنفيس ففي جواز اللام عليها خلاف بين الكوفيين والبصريين، نقله المؤلف في الشرح[٣]، فذهب البصريون إلى ما اقتضاه كلامه هنا من الجواز، وذهب الكوفيون إلى المنع، فلا يجوز عندهم أن يقال: إنّ زيداً لسوف يقوم، وأجازه البصريون "[٤].

وقال السيوطي:" ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربُّك فترضى﴾ [الضحى:٥]"[٥].

[٤٧] دخول اللام على معمول خبر "إنّ" إذا كان جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا مقدمًا عليه:

لام التوكيد أو لام الابتداء تدخل على اسم إنَّ المتأخر، وعلى خبرها، وعلى معمول خبرها، كما هو مفصّلٌ في كتب النحويين.

---

(١) ينظر: التخمير في شرح المفصل، الخوارزمي (٤/ ١٧٣)، وشرح المفصل، ابن يعيش (٢٦/٩)، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ص٢٧٣، ٢٧٤)، والنهاية، ابن الخباز (ص ١٧٤)، وشرح التسهيل (٢٩/٢)، والارتشاف (١٢٦٣/٣)، والمساعد (٣٢٢/١).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (ص ٤٥٢).

(٣) يعني ابن مالك في شرح التسهيل (ص ٢/ ٢٩).

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي (٢/ ٣٥٤).

(٥) الهمع، السيوطي (٢/ ١٧٦).

وقد وضعوا لدخولها على معمول الخبر شروطًا منها: كونه متقدما على الخبر، وكونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإذا كان كذلك فدخول اللام عليه جائزٌ عند سِيبَوَيْهِ والبصريين، ممتنع عند الكوفيين.

قال أَبُو حَيَّانَ: "فأما معمولُ الخبر؛ فإنْ تأخر فلا يجوز دخول اللاَّم عليه، فإنْ أدْخَلْتَ اللاَّم على الخبرِ جَازَ دخولهُا على معموله المتأخر عند الزَّجاج[١] نحو: إنَّ زَيْدًا لقائمٌ لَفِي الدَّارِ، ومَنَعَ ذلك المبرد[٢]، وإنْ تقدَّم على الخبر ظرفًا، أو مجرورًا، فيجوز دخولُ اللاَّم عليه عند سِيبَوَيْهِ[٣] والبصريين، ومنعه الكوفيون، وقالت العربُ: إنَّ زَيْدًا لَبِكَ مأخوذٌ، وقال الفَرَّاءُ: قبيحٌ أَنْ تقولَ: إنَّ عبدَ الله لَلْيَوْمِ خارجٌ، ...". [٤]

[٤٨] حذف خبر إنّ المكسورة إذا كان اسمُها معرفةً:

"وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ" قاله ابن مالك في باب المبتدأ والخبر، وهي قاعدة عند جمهور النحويين ابتغاء الإيجاز واتكاءً على علم السامع. وقد طردها الجمهور مع إنّ وأخواتها مطلقا فأجازوا حذف خبرها متى كان معلوماً، بينما منع الكوفيون حذف خبر إنّ المكسورة إذا كان اسمها معرفة[٥] .

---

(١) ينظر رأي الزجاج في: شرح التسهيل، ابن مالك (٣١/٢)، وشرح الجمل، ابن عصفور (٤٢٩/١).

(٢) ينظر رأي المبرد في: شرح الكافية، ابن مالك (٣٥٩/٤)، والهمع، السيوطي (٢/ ١٧٣).

(٣) ينظر : الكتاب، سيبويه (١٣٣/٢-١٣٤).

(٤) الارتشاف(١٢٦٤/٣).

(٥) ينظر رأي الكوفيين في: الأصول، ابن السراج (٢٥٨/١)، والخصائص، ابن جني (٣٧٤/٢)، وشرح الكافية، الرضي (ق٢، ١٣٠٠/٢)، والمساعد، ابن عقيل (٣١١/١)، والارتشاف (١٢٤٩/٣)، والهمع، السيوطي (٢/ ١٦١)، وخزانة الأدب، البغدادي (٤٦١/١٠).

قال ابن جني:" وأصحابنا يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألبٌ عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إنَّ زيداً، وإنّ عمراً، أي إنّ لنا زيداً، وإنّ لنا عمراً. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة "[١].

قال ناظر الجيش:" علم منه أن في جواز حذف الخبر في هذا الباب مذهبين: أحدهما : الجواز مطلقاً وهو مذهب سيبويه[٢]. ثانيهما: أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة. وهو مذهب الكوفيين "[٣].

[٤٩] حقيقة (لكنّ) بين التركيب وعدمه:

(لكنّ) حرف واحد بسيط عند البصريين، ولم يرتض ذلك الكوفيون وأولوه على أنه مركبٌ من ثلاثة أحرف: (لا) النافية ثم كاف المخاطبة الزائدة، ثم (إنّ) الثقيلة أو الخفيفة. ثم حذفت همزة إنّ تخفيفاً لاجتماع ثلاث معانٍ في كلمة واحدة.

ونسب إلى بعض الكوفيين أيضا: أنها مركبة من (لكنْ) خفيفة، و (أنّ) فحذفت الهمزة تخفيفاً، فتوالت نونان ساكنتان فحذفت إحداهما[٤] .

قال ابن الخباز:" وذهب البصريون إلى أنها مفردة؛ لأن الإفراد هو الأصل. وذهب الكوفيون إلى مركبة من (لا) و (الكاف) و (إنّ) فطرحت الهمزة وكسرت الكاف، وهذا تحكّم يعسر إقامة دليله "[٥].

---

(١) الخصائص، ابن جني (٣٧٤/٢).

(٢) ينظر : الكتاب، سيبويه (١٤١/٢).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (٣/ ١٣١٨).

(٤) ينظر : الإنصاف، الأنباري(١/ ٢٠٩)، والتبيين، العكبري (ص ٣٥٥-٣٥٨)، ومغني اللبيب، ابن هاشم (ص ٣٨٤)، والهمع، السيوطي (١٤٨/٢).

(٥) توجيه اللمع، ابن الخباز (ص ١٤٩). وينظر الهمع، السيوطي (٢/ ١٥٠).

[٥٠]: إعراب (ما) المتصلة بـــ (إنّ) وأخواتها :

إذا اتصلت (ما) بإحدى الأحرف الناسخة (إنّ) وأخواتها أبطلت عملها في الجملة بعدها على أنها معها حرفٌ واحد . هذا تخريج البصريين وجمهور النحويين. وذهب الكوفيون إلى أن (ما) هنا اسمٌ مبهمٌ وليس حرفاً، وأنها بمنزلة ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر لها، ومفسر لها [(١)]. والمتأمل في تأويل البصريين يجده متجها إلى التسهيل، بخلاف تأويل الكوفيين المتجه إلى زيادة أركان الجملة ومكوناتها.

قال ابن هشام:" وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم، والإبهام، وفي أنّ الجملة بعده مفسرة له، ومخبرٌ بها عنه"[(٢)].

(المسائل في باب ظنّ وأخواتها)

[٥١] إذا فُصِل بين الفعل القلبي في باب "ظنّ" وأحد مفعوليه بفعلٍ آخر:

تختص أفعال القلوب المتصرفة من الأفعال الداخلة على المتبدأ والخبر فتنصبهما مفعولين بخصائص، منها إلغاء عملها أو تعليقها عنه في تفاصيل مذكورة في بابها[(٣)].

ومن صور الإلغاء ما إذا تقدم الفعل القلبي وفصل بينه وبين أحد منصوبيه فعل آخر، فحينئذ أجاز البصريون إعمال الفعل القلبي، وأوجب الكوفيون الإلغاء ومنع العمل.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٨٤، والمغني، ابن هشام (ص ٤٠٤)، والهمع، السيوطي (١٩٢/٢).

(٢) المغني، ابن هشام (ص ٤٠٤).

(٣) الإلغاء: إبطال عملها لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز على قول وعلى الوجوب على قول. التعليق: إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب. ينظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١٤٨٥/٣)، والتصريح، الأزهري (٢٥٣/١).

قال ناظر الجيش:" (ظَنَنْتُ يَقُومُ زَيْدًا) وَ(ظَنَنْتُ قَامَ زَيْدًا) أجاز البصريون النصبَ، وذَهَبَ الكوفيون، والأخفش[١] إلى أنَّه لا يَجُوزُ". [٢]

وقال السيوطي:" نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً، فعند الكوفيين والأخفش لا يجوز نصب زيد، وعند البصريين يجوز؛ لأن النية بالفعل التأخير"[٣].

[٥٢] إذا فُصل بين الفعل القلبي في باب "ظنّ" وأحد مفعوليه باسم فاعل أو مفعول:

في المسألة السابقة كان الفاصل بين الفعل القلبي ومعموله فعل آخر، وفي هذه المسألة ما إذا كان الفاصل بينهما وصفٌ مشتق–اسم فاعل أو اسم مفعول– مراداً به الحال أو الاستقبال، فقد أبقى البصريون العمل، وأوجب الكوفيون إلغاء هذا الفعل القلبي، ومنعوا النصب به.

قال ناظر الجيش: " ظَنَنْتُ قائمًا زَيْدًا، مذهب البصريين الجواز، ومَنَعَها الكوفيون، إن أردت بقائم الفعل ".[٤] يقصد بالفعل الدلالة على الحدث مع صاحبه والاستمرار.

[٥٣] إذا فُصل بين "ظنّ" ومعمولها بفعل المدح (نعم) وفاعله:

ومن صور وجوب الإلغاء عند الكوفيين ما إذا فصل بين الفعل القلبي ومعموله بفعل المدح (نعم) وفاعله ويعرب (زيد) في قولنا: أظنُّ نعم الرجلُ زيداً، مخصوصاً بالمدح واجب الرفع على الابتداء المتأخر ومنعوا النصب. وأجاز البصريون فيه النصب، وبقاء عمل الفعل القلبي.

---

(١) ينظر رأي الأخفش في: الهمع، السيوطي (٢/٢٣٠).

(٢) تمهيد القواعد،ناظر الجيش (٣/١٤٩١)، وينظر: الارتشاف (٤/٢١٠٨)،والهمع، السيوطي (٢/ ٢٣٠).

(٣) الهمع، السيوطي (٢/ ٢٣٠).

(٤) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (٣/ ١٤٩١)، وينظر: الارتشاف (٤/٢١٠٨).

قال السيوطي:" أظنّ نعم الرجل زيداً. يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين "[١].

[٥٤] إذا فُصل بمفعول "ظنّ" الأول بين مفعولها الثاني ومعموله:

من صور الإلغاء في هذه الأفعال ما إذا وقع المفعول الأول بين المفعول الثاني ومعموله، فقد منع الكوفيون إعمال ظن موجبين الإلغاء، وأجاز البصريون العمل والتعليق .

قال ناظر الجيش:" أَظُنُّ آكلا زَيْدًا طعامك، أجازَها البصريون، ومَنَعَها الكوفيون ". [٢]

وقال السيوطي:" أظن آكلاً زيداً طعامك. يجوز على قول البصريين دون الكوفيين".[٣]

[٥٥] إذا وقعت "ظنّ" بين فعل ومرفوعه:

من صور إلغاء "ظنّ" وقوعها معترضة بين فعل وفاعله وهذا الإلغاء واجب عند الكوفيين ويكون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ، وهو غير واجب عند البصريين.

قال ابن مالك: "وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد في قولك: قَامَ أَظُنّ زَيْدٌ، ويقوم أَظُنّ زَيْدٌ، والصحيح جواز النصب والرفع". [٤]

[٥٦] الفصل بين مفعولي " ظن" بمصدرها وصفته.

إذا أكدت "ظن" بمصدر موصوف فلا يجوز توسط هذا المصدر بين المفعول الأول والثاني عند الكوفيين وأجازه البصريون.

---

(١) همع الهوامع (٢/ ٢٣٠).
(٢) تمهيد القواعد، ناظر الجيش (١٤٩١/٣)، وينظر: الارتشاف (٢١٠٨/٤)، والهمع، (٢٣٠/٢).
(٣) همع الهوامع ، السيوطي (٢/ ٢٣٠).
(٤) شرح التسهيل، ابن مالك (٨٧/٢). وينظر رأي الكوفيين في: الارتشاف (٢١١١/٤)، والمساعد ابن عقيل (٣٦٦/١) ، وهمع الهوامع (٢٣٠/٢).

قال أَبُو حَيَّانَ: "ظَنَنْتُ زَيْدًا قائِمًا ظَنًّا حسنًا، لا خلاف في جوازها، فلو قلتَ: ظَنَنْتُ زَيْدًا ظَنًّا حسنًا قائِمًا، أجازها البصريون، ومَنَعَ ذلك الكوفيون".[1]

(١) الارتشاف (٤/٢١٢٥).

نتائج الدراسة:

بحمد الله توصلت الدراسة بعد هذا العرض لمسائل الخلاف التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون في أبواب الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر ونواسخهما) إلى النتائج الآتية:

١. أن الفكرة السائدة عن الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية القائمة على أن أحكام التشدد والمنع والتقييد صادرة دائما من الاتجاه البصري، وأن التيسير والتساهل والإجازة تأتي دائما من الاتجاه الكوفي أنها فكرة غير مسلمة؛ لأنها مبنية على مواقفهما من مسائل الخلاف النحوي المدونة في كتب الخلاف وغيرها في المسائل الشائعة فقط، لكن ثمة مسائل أخرى غير مشتهرة تثبت عكس ذلك كما عرضت الدراسة جزءا منها مختصاً بأبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما، ظهر التشدد والتقييد في الاتجاه الكوفي، وظهر التيسير والإباحة في الاتجاه البصري.

٢. أن البصري والكوفي ينطلقان في رأيهما في المسائل وتوجيههما للنصوص من أسس واضحة راسخة ليس منها مبدأ التشديد أو التساهل المطلق لذاته، وإنما مؤدى هذه الأصول والأسس يجعل أحد المذهبين أوسع في بعض المسائل وليس كلها.

٣. أن مسائل الخلاف منها ما هو مشتهر يكثر تناقله في كتب الخلاف، ومنها ما هو أقل تناولاً، ودارسة النوع الثاني منها – كما فعلت الدراسة- تكشف مناحي أخرى في الفكر النحوي بل ربما كانت ناقضة لبعض الرؤى في دراسة أسس ومقومات المذاهب النحوية.

٤. أن دراسة التوجهات المتعاكسة بين الاتجاهات المذهبية مسلك علمي متبع عند الأوائل ومن بعدهم، يتعدى الأحكام الفرعية ليكشف المنطلقات الأصولية لدى هذه المذاهب.

٥. أن طبيعة التعامل مع المذهب الكوفي يكتنفه صعوبتان: صعوبة تحديد نسبة الرأي للكوفيين، ومنهم الكوفيون، في ظل عدم اتفاقهم في كثير من المسائل، وصعوبة أخرى في الوصول إلى الرأي الكوفي في ظل قلة مصادرهم؛ مما يتطلب منهجية واضحة تحدد نسبة الرأي للمدرسة كافة كما فعلت الدراسة.

٦. يتضح من الإحصاء لمسائل البحث أن باب المبتدأ والخبر جاء أكثر أبواب الجملة الاسمية وروداً للمسائل فيه بواقع أربع وعشرين مسألة يعني أكثر من ثلث المسائل، ويأتي بعده باب الأحرف الناسخة إن وأخواتها بواقع ست عشرة مسألة، وورد باب كان وأخواتها بست مسائل فقط، وبالعدد نفسه وردت مسائل في باب ظن وأخواتها، وأقل الأبواب باب الحروف العاملة عمل ليس بواقع أربع مسائل فقط.

٧. توصي الدراسة باستمرار البحث في هذا الموضوع في بقية أبواب النحو متأكدة أن السير في هذا الاتجاه سيغير مجرى النظرة نحو الخلاف النحوي بين المدرستين، ويعزم الباحث بإذن الله على إكمال هذا المشوار قريباً بتوفيق الله وعونه.

**

الخاتمـــة

أحمد الله أن وفقني إلى جمع هذه المسائل وتوثيقها من مصادرها، فقد ساعدتني على كشف وجهٍ خافٍ عن موقفِ المدرسةِ البصرية والمدرسةِ الكوفية مخالفٍ لما اشتهر عند كثير من الدراسين المحدثين من أن المذهب البصري قد شيَّد بناءَه باعتماد المطرد دائما، فقعّد قواعدَه بانتظام؛ ولذا رَفضَ كلَّ ما خالف المطَّردَ، فكانت السمةُ الدائمةُ في المذهب البصري المنعَ والتقييدَ وتضييقَ المسالك، وفي المقابل فَتَحَ المذهبُ الكوفي بابَ القبولِ والاعتمادِ لكل شاردةٍ وشاهدٍ ولو كان يتيماً أو مجهولَ القائل[(١)]، وأنهم بنوا نحوَهم بغيرِ إحكامٍ بل بأدنى مسموعٍ يخرقون بها المطردَ الشائعَ[(٢)]، فكانت السمةُ الدائمةُ في المذهب الكوفي الإجازةَ والإطلاقَ والتساهلَ، فأظهرت هذه الدراسةُ من خلال هذه المسائلِ التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون مقتصرة عليها في ركني الإسناد في الجملة الاسمية– وهي أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما – أظهرت

(١) قال في كتاب نشأة النحو:" والتزام البصري هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغـــة نظـــام مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة.... أما الكوفي فقد حملـــه على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعاً عن العـــرب وكفـــى، والتيـــسير للنـــاس أن يستعلموا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حـــاكى أي استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة " (ص١٢٧–١٢٩). وينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني (ص ١٦٥)، ومدرسة الكوفة، المخزومي (ص ٣٧٦، ٤١٠)، ومن تاريخ النحو (ص٧١)، ونشأة النحو، طنطاوي (ص ١٢٢).

(٢) صاحب هذه المقولة هو علم الدين الأندلسي صاحب كتاب المحصل في شرح المفـــصل نقل عنه السيوطي قوله:" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين " الاقتراح، الـــسيوطي (ص٤٢٣)، وآراء علم الدين اللورقي الأندلسي، رسالة ماجستير، السيف ، من جامعة الإمام (ص ٥١٨).

بطلانَ هذه الدعوى، وأنها تحتاج إلى إعادة نظر[1]، وأن التعميم والإطلاق في هذه السمة أو تلك ليست سليمة، بل أثبتت الدراسة أن البصري قد صدر منه إطلاقٌ وإجازةٌ وتسهيلٌ وتعدّدُ خياراتٍ وتوسيعُ مسالكٍ في مسائلَ ليست قليلة، في المقابل صدر من الكوفي فيها منعٌ ورفضٌ وتقييدٌ وتضييقُ مسالكٍ.

ويظهر لي أن سببَ ذيوعِ هذه الدعوى هو كونُ المنعِ البصري والتوسّعِ الكوفي واردين في المسائل والقواعد الأمات التي تتداولها الكتبُ التعليميةُ ككتبِ ابنِ هشامٍ وبعضِ شروحِ ألفيةِ ابنِ مالكٍ، وفي المسائلِ المدروسةِ في كتبِ الخلافِ النحوي ككتاب الأنباري والعكبري والزبيدي، فانتشر ذلك في أوساطِ الدارسين والمتعلمين، بينما يكشف التركيزُ والغوصُ في دقائق المسائلِ غير المشتهرة كالتي جمعتُها في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما وغيرها واقعاً مغايراً لموقف الفريقين يرفض هذا التعميمَ، ويبطل هذا الإطلاقَ.

كما وُفِّقت الدراسةُ إلى عرضِ مسائلَ جديدةٍ في الخلاف النحوي بين المدرستين في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما لم تعرضها كتبُ الخلافِ النحوي ككتاب أبي البركات الأنباري والعكبري والزبيدي أشهرُ الكتب في بابها[2].

وبعد فأتمنى أن تكون الدراسةُ قدمت إضافةً تقويميةً في الدرس النحوي تجاهَ الموقفِ من المدرستين على أمل أن يتيسر لي إكمالُ بقية أبواب النحو بإذن الله تعالى.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

---

(١) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، المختار دريره (ص ٤٣٢). وينظر: الخلاف بين النحويين، الطويل (ص ١٤٤، ٥١٤).

(٢) اشتمل البحث على إحدى وخمسين مسألة لم ترد في كتب الخلاف المذكورة، والذي ورد فيها سبع مسائل فقط.

المصادر والمراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي– بيروت، بدون ط وتاريخ.
- ابن الخباز، شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي، النهاية في شرح الكافية، حقق جزءا منه: عبد الله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، مكة، جامعة أم القرى ١٤١٢هـ
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ه.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق:د/ موسى بناي العليلي، د. ط، العراق، مصورة عن طبعة وزارة الأوقاف بالعراق، د. ت.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق:د/ فخر صالح قدارة، د. ط، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩ه.
- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة–بيروت،ط الثانية ١٤٠٧ه/١٩٨٧م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، بدون ط ١٤١١ه.
- ابن مالك، محمد بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك، ، ط٣، بيروت.مؤسسة الرسالة١٤٠٩ه.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي، لسان العرب، د. ط، بيروت، دار صادر د. ت.
- ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ت:د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر – بيروت ، ط الأولى ١٤١٢.

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط السادسة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ابن يعيش، الموفق ، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية مصر، بدون ط وتاريخ.
- أبو حيان، أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مخطوطة دار الكتب القومية – القاهرة.
- أبو حيان، أثير الدين الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق،بدون ط، وتاريخ،
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق:د/رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة ، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ه.
- الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، دار الفكر-دمشق، ط الثانية ١٣٩٨ه.
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو ، المكتب الإسلامي- بيروت، بدون ط ١٤٠٧ه.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإعراب، ت:سعيد الأفغاني، ط.الجامعة السورية، بدون ط، ١٣٧٧هـ.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون دار وط ١٩٨٢م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، لمع الأدلة في أصول النحو، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، بدون ط ١٣٧٧ه /١٩٥٧م.
- الأنباري: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، د. ط، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي د. ت .

- الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب-القاهرة،١٣٨٤ه/١٩٦٤م.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة-ط الثالثة ١٩٦٦م.
- البجادي، عبد العزيز بن أحمد، المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤-١٤١٥ه.
- البشير، أحمد فتحي، التداخل والتمايز المعرفي بين النحويين والفقهاء والأصوليين، دراسة تأصيلية، درة الغواص للنشر-القاهرة، ط الأولى ١٤٤٢ه/٢٠٢١م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، دار المعارف،١٤٠٠ه.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، ت: د. كاظم بحر المرجان، د. ط، العراق، وزارة الثقافة، ١٩٨٢م.
-الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. دار القلم العربي-حلب- بدون ط.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)، تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٠م.
- الدلائي، محمد بن محمد بن أبي بكر، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، د. ط، بنغازي، دار الكتاب، د. ت.
- ديره، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة – بيروت ، ط الأولى ١٤١١ه.

- درين، د. محمد بن عمار، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ، ط١، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧ه.
- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ، تحقيق د/طارق الجنابي، ط١ بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧ه.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، مجالس العلماء،ت : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط الثانية ١٤٠٣ه.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، اللامات ، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر– دمشق، ط الثانية١٤٠٥ه.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تقديم د/ علي بو ملحم، ط١، بيروت، دار ومكتبة الهلال،١٩٩٣م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب،(كتاب سيبويه)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨ه.
- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، مخطوطة دار الكتب القومية، القاهرة. رقم ١٣٧نحو ش.
- السيف، محمد بن عبد الله، آراء علم الدين اللورقي الأندلسي النحوية جمعاً ودراسة رسالة ماجستير جامعة الإمام محمد بن سعود–الرياض، ١٤١٩ه.
- السيوطي، جلال الدين أبو بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،ت: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية–الكويت، بدون ط ١٤٠٠.
- السيوطي، أبو بكر، الاقتراح، ومعه: الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجال، دار القلم.بيروت، ط الأولى ١٤٠٩ه.
- السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. دار المعارف– مصر، ط الأولى.١٣٨٨هـ،/ ١٩٦٨م.

- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت. د. عياد الثبيتي، جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.
- الشنتمري، الأعلم يوسف، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ت: د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ط الثانية ١٤١٥ه.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية. دار المعارف –القاهرة– ط السابعة. بدون ت.
- طنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ط الثانية١٣٨٩ه.
- الطويل، السيد رزق، الخلاف بين النحويين، ط١، مكة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥ه.
- العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي–بيروت ، ط الأولى١٤٠٦ه.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، الإمارات، مركز جمعة الماجد، ١٤١٦ه.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دمشق، دار القلم ١٤٠٧ه.
- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن،ت : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط الثانية١٩٨٠م.
- الكنغراوي، صدر الدين الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، ، د. ط، دمشق، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠١٠.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب،ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت، دون ط وتاريخ.

- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة البابي الحلبي – مصر، ط الثانية ١٣٧٧م.
- مفتي، خديجة أحمد، نحو القراء الكوفيين ، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٦هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، ١٤٠٥ه.

Maraje’a alderasah

-
- -Ibn Jenni, Abu Alfateh Othman, alkhasaes, T. Mohammad Ali Alnajjar, dar alketab Alarabi -Bairoot,bedoon T wa tareekh.
- -Ibn Seraj ,Mohammad bin sahel , alosool fi alnaho ,tahqeeq:d. Abd Alhusein Alfatli,moa’asaset alresalah -Bairoot, T. althania ١٤٠٧ h /١٩٨٧ m.
- -Ibn manzur, al-Ifriqi al-Misri "Lisan al-· Arab", Dar Sadir-Bairoot.T al-thalithah ١٤١٤
- - Ibn al-Nadeem, Abu al-Faraj Ya· qoob, "al-Fihrist", tahqeeq : Rida al-Ha'iri, Dar almasarrah-Tahran, T. al-thalithah ١٩٨٨m
- - Ibn Hisham, al-Ansari, Maghni al-labeeb a· an kutub al-a'areeb t : Mazen al-Mubarak, wa-Mohammad · Ali Hamad Allah, Dar al-Fikr-bairoot, T. al'oula ١٤١٢h
- -Ibn Ya’eesh ,Almowafaq, sharh Almofasal, idarat altaba’ah almonerya Mesr, bedon t wa tareekh .
- - Abu Hayyan, Atheer al-Din al-Andalusi, al-Tathyeel wa-al-takmeel fi sharh Kitab al-Tasheel, t : D. Hasan Hindawi, Dar alqalam-Dimashq, bedoon T, wa-tareekh
- -Al'afghani , Sa’eed ,min tareekh Alnaho, dar Alfekr-Dimashq ,T althania ١٣٩٨ h.
- -Al'afghani , Sa’eed ,fi tareekh Alnaho, Almaktab Al'eslami- Bairoot, bedoon ١٤٠٧
- - Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, al'eghrab fi jadal ale'erab, t: Sa'eed Alafghani, t aljame'ah Alsoryia, bedoon T, ١٣٧٧h.
- - Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Alensaf fi masa'el alkhelaf bain Alnahawyeen Albasriyeen wa Alkofiyeen, ta'leeq: Mohammad Mohie Aldeen Abd Alhameed, bedoon dar wa T ١٩٨٢m.
- - Alanbari, Abo Albarakat Abd Alrahmanm, Lame' Aladelah fi osool alnaho, t. Sa'eed Alafghani. Matbae't Aljame'ah Alsoryia, bedoon T ١٣٧٧h/١٩٥٧l.
- - Alansari, Ahmad Maki, Abo Zakaria Alfara' wa mathhabeh fi alnaho wa allogha. Matboa'at almajles ala'ala lerea'yet alfonoon wa aladaab –Alqaherah ١٣٨٤h/١٩٦٤m.
- - Albasheer, Ahmad Fathi, Altadakhol wa Altamayoz Alma'refi bain Alnahwyeen wa -Alfoqaha'a wa Alosoolyeen, derasah ta'seelyeh, dorat Alghawas lelnasher-Alqaherah, t aloula ١٤٤٢h/ ٢٠٢١ m.
- -Alhalwani, Mohammad Khair, alkhelaf alnahawi bain Albasriyeen wa Alkofiyeen wa ketab Alensaf, dar Alqalam Alarabi –Halab- bedon T.

- - Deerat, al-Mukhtar Ahmad, "dirasah fi al-nahw al-Kofy min khilal ma· ani al-Qur· an lil-Farra· ", Dar Qutaibah – Bairoot, T al-oula ١٤١١h.
- - Al-Zubaydi, Mohammad ibn al-Hasan, "Tabaqat al-nahawiyeen wal-laghawiyeen". t. Mohammad Abu al-Fadl Ibrahim. Dar alma· aref-alqahirah, bedoon T ١٩٨٤m
- - Al-Zajjaji, Abu al-Qasim · Abd al-Rahman, Majalis al-· ulama· a, t : · Abd al-Salam Haroon, Maktabat al-Khanji– al-Qahirah, T al-thaniyah ١٤٠٣h.
- - Alzojaji ,Abo Alqasem Abd Alrahman, Allamat, tahqeeqd. Mazen Almobarak, dar Alfekr- Demashq, t althania ١٤٠٥h.
- - Sebawaih, Abo Beshr Amr ben Othman, alketab (ketab Sebawiah), t: Abd Alsalam Haroon , maktabat Alkhanji- Alqahera, t althaletha, ١٤٠٨ h.
- Alserafi, Abo Sa'eed, akhbar alnahawyeen Albasryeen wa maratebhem, t,d. Mohammad Ibraeem Albanna, t aloula, dar Ale'etesam- Alqaherah, ١٤٠٥h
- -Alsaif ,Mohammad bin Abd Allah, Araa' Alam Aldeen Alwaraqy Alandolsi alnahawia jaman wa derastan ,resalat majestair, Jame'at Alemam Mohammd bin soud –Alreyad ١٤١٩h.
- -Alsoyuty, Abo Baker , aleqterah, wa ma'oh :Alesbah fi sharh aleqterah, d.Mahmoud fejal, dar Alqalam Bairoot, t aloula ١٤٠٩h.
- - Alsoyuty, Abo Baker Abd Alrahman, Almzher fi oloom alloghah wa anwae'ha t: Mohammad Ahmad Jad Almawla wa Ali Albajawi wa Mohammad Abo Alfadl Ibraheem, dar Aljeel- Bairoot, bedoon t wa tareekh.
- -Alsoyuty, Jalal Aldeen Abo Baker, Hame' Alhwame' fi shareh Jame' Aljawame' t:d. Abd Alaal Salem Makram, dar Albohooth Alelmia –Alkowait, bedoon T ١٤٠٠h.
- -Alsayed, Abd Alrahman, madrasat Albasra alnohawia nash'atha wa tatwerha, dar Alma'aref-Masr, T aloula,١٣٨٨h/١٩٦٨m.
- . Alshatebi, Abo Eshaq Ibraheem, almaqased alshafia fi sharh alkholasa alkafia, t.d. Ayyad Althobaity, jame'at Om Alqora, t aloula, ١٤٢٨h/٢٠٠٧m.
- -Daif ,Shawqi , almadares alnahawia, dar Alma'aref- Alqahera- t alsabeah bedoon T.Tantawi, Mohammad, nasha'at alnaho wa tareekh Ashhar alnohat T althania ١٣٨٩h.
- -Altaweel, Alsayed Rezq, alkhelaf bain alnahawyeen ,t١ ,Makka, Almaktaba Alfaisalia, ١٤٠٥h.
- - Al-· Ukbari, Abu al-Baqa· , "al-Tabyin · an madhahib al-nahawiyeen w-al-Basriyeen wa-al-Kofiyeen", tahqiq : D. · Abd al-Rahman al-· Uthaymeen, Dar al-Gharb al· islamy-bairoot, Ṭ al· oulá١٤٠٦h.
- -Alfara'a , Abo Zakaria, Ma'any Alqora'an, t: Ahmad Yousef Najaty, wa Mohammad Ali Alnajar, Alam alkotob – Bairoot, t althaneia ١٩٨٠m.
- - Al-Mibrad, Abu al-· Abbas Mohammad ibn Yazeed, "al-kamili", tahqeeq : D / Mohammad Ahmad al-Dali, Mu· assasat al-Risalah, T al-thaniyah ١٤١٣h.
- Almakhzoomy, Mahdy, madrasat Aljofa wa manhajha fi derasat alloghah wa alnaho, Matba'at Albaby Alhalaby- Masr, t althania ١٣٧٧m.

-Mofti, Khadeejah Ahmad ,naho alqorra'a Alkofyeen, Almaktaba Alfaisaliah- Makka Almokarama,t ١٤٠٦h

الملخص

يعد الخلافُ النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة من أهمّ مكوناتِ الدرسِ النحوي ومصادرِه التي أسهمت في بناءِ القواعد النحوية وإحكامها وترسيخها.

وقد تناول عددٌ من الدارسين هذا الخلافَ بنظرةٍ سائدةٍ مقتضاها أن المذهب البصري يتجه دائما نحو (المنع والتقييد)، في حين أن المذهب الكوفي يتجه نحو (الإجازة والإطلاق)، وقد بني من هذه النظرة نظريات ومواقف من منهج المدرستين في عدد من الدراسات والمؤلفات النحوية الحديثة.

ويهدف البحث إلى الكشف عن حقيقة هذه النظرة ومدى واقعيتها من خلال التتبع والرصد في كتب الفريقين والمطولات النحوية.

وقد التزم البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على الرصد والتتبع لعدد من مسائل الخلاف بين المدرستين، وجمع (المسائل التي أجازها البصريون ومنعها الكوفيون) في الأبواب المندرجة في حدود الدراسة، وهي أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما ثم عرض المسألة كما وردت في كتب النحويين، وبيان موقف الفريقين.

وقد توصل البحث إلى نقض هذه النظرة السائدة بين الباحثين حيث اتضح للفريقين مواقف مغايرة لما اشتهر عنهما بين الدارسين، كما توصل إلى رصد مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين في هذه الأبواب محل الدراسة غير مدروسة في كتب الخلاف النحوي، مما أسهمت في إضافة جديدة في هذا الباب؛ لذا يوصي الباحث بعدم التسليم بما ورد في كتب بعض الدارسين بوصف الكوفيين بالتساهل المطلق، ووصف نحوهم بعدم المنهجية المنضبطة، بل علينا أن نعرض نتاج الفريقين إلى مزيد من الفحص والنقد في بقية أبواب النحو.

الكلمات المفتاحية: المسائل الخلافية في النحو، البصريون، الكوفيون، التشدد النحوي، مدرسة الكوفة، مدرسة البصرة.

The issues that the Basrians allowed and the Kufics prevented in the chapters of the subject and the object and their narrators is considered as a grammatical depate between the schools of Basra and Kufa. It is also one of the most important components of the grammatical lesson and its sources, which contributed to building, tightening and consolidating of grammatical rules. A number of scholars have dealt with this controversy with a prevailing view according to which the visual doctrine always tends towards (prevention and restriction), while the Kufic doctrine tends towards (permissibility and release). From this view, theories the two schools' curriculum have been built in a number of recent grammatical studies and literature. The research aims to reveal the truth of this view and the extent of its realism through tracking and monitoring in the books of the two teams and the grammatical books. The research adhered to the descriptive analysis that depends on monitoring and tracing a number of issues of disagreement between the two schools, and collecting (issues permitted by the Basrians and forbidden by the Kufics), in the chapters falling within the limits of the study, which are the chapters of the subject and the object and their transcripts, then presenting the issue as it was mentioned in the grammar books, and a statement of the position of the two schools.

The findings revealed that this view prevailing among researchers, as it became clear to the two teams different positions from what is known about them among scholars, and it also reached to monitor controversial issues between the visual and the Kufic in these issues that are not studied in the grammatical dispute books, which contributed to a new addition in this section.

Therefore, the researcher recommends not to accept what is stated in the books of some scholars describing the Kufics as absolute leniency, and describing them as a lack of disciplined methodology. Rather, we have to present the results of the two groups to further examination and criticism in the rest of the grammar chapters

* * *